في الاقصى، واستيلاء الشرطة الاسرائيلية على مفاتيح الحرم الشريف (**الاتحاد**، ١١/١٠/١٩٩٠).

في السياق عينه، اتهمت مجموعة من الشخصيات الفلسطينية، في مؤتمر صحافي آخر عقد مساء يوم وقوع المجزرة، في مقر رابطة الصحافيين الفلسطينيين في القدس، السلطات الاسرائيلية بالوقوف وراء الاحداث التي اعتبرها المؤتمرون «دليلاً على قرار اسرائيلي باعدام الشعب الفلسطيني» (**الحياة**، لندن، ١٠/١٠/١٩٩٠). ووصف المحاضر في جامعة بيرزيت، د. سري نسيبة، الرواية الاسرائيلية للاحداث بأنها محاولة لتحويل القمر الى شمس والليل الى نهار، والقاء اللوم على الفلسطينيين، الذي يعتبر، في حدّ ذاته، نذير خطر. كما ان اتهام الفلسطينيين بأنهم مسّوا مقدسات اليهود هو محاولة لقطف نتائج ردود الفعل على تحريض كهذا، لخلق واقع جديد يمكن ان يقود الى سيطرة اسرائيل على المسجد الاقصى والحرم الشريف، وربما قامت بما هو أبعد من ذلك. وحمّل د. نسيبة المجتمع الدولي مسؤولية رئيسة، «لعدم [قيامه] بتوفير الحماية لأرواح الفلسطينيين، من جهة، ولمعتقداتهم ولمقدساتهم، من جهة أخرى». وقال: «لقد طالبنا بهذا منذ ثلاث سنوات على الاقل» (**المصدر نفسه**).

وحدّد استاذ العلوم السياسية في جامعة بيرزيت، غسان الخطيب، ثلاثة مستويات لتحليل احداث القدس واستخلاص نتائجها. الأول يكمن في الاجواء التي خلقها الاسرائيليون تمهيداً لما حدث، حيث تقع على عاتقهم المسؤولية المباشرة في تحريض المستوطنين والشرطة. وقدّم الخطيب مثالاً على هذا في افتتاح رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، مدرسة يهودية، قبل يومين، فقط، من المذبحة. واعلانه، أيضاً، عن اقامة حي يهودي في منطقة جبل الزيتون، ممّا يوضح «التكامل الرسمي الذي يعطي بطاقة خضراء للاسرائيليين للتصرّف على هواهم». المستوى الثاني يكمن في تفاصيل الحدث ذاته، أي في دور جماعة «أمناء جبل الهيكل»، وفي المبادرة باطلاق النار، والعنف الزائد والوحشية المبالغ فيها التي مارسها الاسرائيليون في خلال اشتباكهم مع المواطنين أمام المسجد الاقصى. أمّا المستوى الثالث، فيتعلّق بطبيعة ونوعية التصريحات الاسرائيلية التي أطلقت في أعقاب المجزرة، ومنها كذبة رواها وزير الاديان الاسرائيلي، الذي حذّر من انه «لن يسمح لحفنة يسيّرها الارهاب العربي بمنع واعاقة الشعائر الدينية في أقدس بقعة في العالم» (**المصدر نفسه**).

الاسرائيليون والمذبحة

في مواجهة الاحداث وردود الفعل الدولية الغاضبة خصوصاً، شكّل رئيس الحكومة الاسرائيلية، شامير، «لجنة توضيح»، ذكر ان مهمتها «فحص احداث [مجزرة] الاقصى». وعيّن ضابط الاحتياط، تسفي زامير، رئيساً لها، وفي عضويتها المحامي يعقوب نئمان، ومدير وزارة الداخلية الاسبق، حاييم كوبرسكي. وجاء في رسالة التعيين ان اللجنة ستفحص الاحداث في الحرم المقدسي الشريف، «وانتشارها والاستعدادات المسبقة لقوات الامن والاجراءات التي اتخذتها». وذكرت الاذاعة الاسرائيلية، باللغة العبرية، ان اللجنة تخضع للضرورات التي تستوجب مراعاة أمن اسرائيل؛ وانها ليست مؤهلة لارغام الشهود على الادلاء بشهاداتهم، أو اداء اليمين، كما هي العادة في لجان التحقيق (**الاتحاد**، ١١/١٠/١٩٩٠).

استندت لجنة التوضيح، التي باتت تعرف بـ «لجنة زامير»، في تقريرها الذي أصدرته فيما بعد، الى عدد من الشهود، والى تقارير الشرطة الاسرائيلية حول الاحداث، وشريط فيديو صوّره احد الهواة، تبيّن، حسب مصادر اسرائيلية، بعد مشاهدته، «ان العرب الذين تجمّعوا للدفاع عن [المسجد الاقصى] استعدوا للأمر من قبل؛ وان رشق المصلّين [اليهود] عند الحائط الغربي، بالحجارة، تمّ بمبادرة من محرّضين عبر مكبرات الصوت»؛ كما ان «القيادة الفلسطينية» هدّدت المتديّنين اليهود، على حدّ ما جاء في تقرير اللجنة، الذي أوضح ان قادة مجموعات الشرطة الاسرائيلية «تقاعسوا عن مواجهة أعمال الشغب متجاهلين التحذيرات». ومضى تقرير لجنة التوضيح الى تأكيد «شرعية استخدام الطلقات الحيّة في المراحل الاولى للاحداث»، وأشار الى «ان بعض اطلاق النار لاحقاً حدث في وقت لم تكن حياة الجنود مهدّدة بما فيه الكفاية». وأشار التقرير، أيضاً، الى غياب أية مؤشرات، أو دلالات على